في المبتدا والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن
العوامل اللفظية المسند الى شيء او المسند اليه
شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر رافع
لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء
عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال اخرون
كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الاخر وعلى
هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية
واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا
عليه ان لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان
المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات
متقدمة على احوالها ومن ثمة اي ومن اجل ان
الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم
في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى
زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة
التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار
بعود الضمير الى المتاخر وهو في حيز الخبر
الذي اصله التاخير فيلزم عود
الضمير الى المتاخر لفظا و
رتبة وهو غير جايز

وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة
لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب الكبير الوقوع في الكلام انما هو
الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق قابل ١٩١
تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ
بالتخصيص يقرب من المعرفة مثل قولك
ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد سنا والمؤمن من والكافر
وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا
وخبره ومثل قولك اي رجل في الدار امراة فان المتكلم بهذا
الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه
فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن في الدار
واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره
ومثل قولك ما احد خير لك فان النكرة انما وقعت
في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتخصصت
فانها تعم جميع الافراد بعد ما امر واحد اكد النكرة في الاثبات
قصدها العموم فخصت نكرة خبرا من جراه ومثل قولهم شر اهر ذا ناب
التخصيص هنا بتخصيص الفاعل شبيه بالذي يستعمل في موضع
حاضر ذا ناب الاشر انما تخصص بالفاعل فيذكره موصوفا
فجوز تحكم عليه بالشر اليه فانك اذا قلت قام علي
من انا به كرجوا امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل

Copyright © King Saud University